ليس له منعه عن سقيه وضع جذوعه على حايط جاره
او جعل سرداباً تحت بيت جاره باذنه ثم باع الجار داره
ان لم يشترط البايع وقت البيع ببقاء الجذوع والسرداب فللمشتري
الا ان يرفع الجذوع والسرداب فانه شرط عند البيع بقاءها
ليس له ذلك لانه لما شرط ذلك فصار كانه مشروط للمنزله
كذلك فلو اوصى البايع بعد موته المورث البايع ان يرفع
ذلك الجذوع والبناء والسرداب على كل حال وان كان
سطح بيت جاره مستويا ان ليس لكل منهما ان يجبر جاره
بان يجعل بينهما سترة لان الانسان لا يجبر على البناء في
ملكه من كان على سطح بيته ميزاب ماء سطح بيت جاره
فله ان يرفع سطحه او يبني عليه وليس له ان يمنعه
وكذا لو باع ضيعة فيها اعصان شجرة جاره متدلية ظل المشتري
ان يامر جاره بتفريغ الضيعة من اعصان شجرة تملك المشتري
فلم البايع فيما كان للبايع ان يفعله وكذا اذا مات صاحب
الضيعة كان لوارثه ان يجبر الجار بتفريغ الضيعة عن الا
غصان واذا كان الحايط مستركا بينهما او ليس لاحدهما عليه
سقف ضعف على احدهما بان الاخر منع قال ارفع السقف عنه

قافي

فافتى ابو عبد الله الضرير بان له ان يرفعه وافتى ابو بكر
الخوارزم بان ليس له ذلك من اراد الصعود على سطح
بيته قالوا ان وقع بصره في دار جاره اذا صعده فللجار
منعه من الصعود حتى يجعل سترة فان لم يقع بصره
في دار جاره لكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح
ليس لجاره منعه من الصعود وهدم داره فامتنع من
العمارة وتضرر به الجار قال ابو نصر الدبوسي ان قدر على
العمارة يجبر على ذلك والا فلا وقيل الاصح ان لا يجبر
على ذلك حايط بينهما سقط ولاحدهما بناء وعورت
لا يجبر الاخر على بناء الحايط قال ابو الليث لا بد من بناء
بينهما يكون سترة لان الزمان الاول كان صلاح واما
الآن زمان فاسد قال القاضي الامام لا يجبر على البناء ولكن
يامرهما بالسترة بينهما ولو من حشب من اتخذ بستانا او غرس
شجرة في ملكه لجنب دار جاره قال ابو القاسم ليس في
هذا تقدير لازم ويجب ان يباعد عن حايط جاره قدر
ما يتضرر به جاره ابتاع ارضا او بستانا كان ذلك
للمزارعة فاراد المتاع ان يعمل فيه عمل الدباغ قال